

مشروع إعادة هيكلة العملة العراقية
Project Restructuring of the Iraqi Currency

أستاذ المساعد الدكتور افتخار محمد مناحي
الدكتور أثير عباس
كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة العراقية

المستخلص

لقد تمخض عن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية اللاعقلانية التي عانى منها الاقتصاد العراقي لعقود عدة آثار سلبية، تمثلت في ضغوط التضخم النقدي واختلال في الأسواق السلعية والنقدية والمالية وسوق العمل، فضلاً عن تدهور مستوى معيشة المواطنين. والتي أدت بدورها إلى حدوث تشوهات في البنية الاقتصادية للبلاد ومن أبرزها كتلة نقدية كبيرة ذات أصفار كثيرة وقوة شرائية منخفضة بشكل لا يتواءم مع ما يهدف إليه الاقتصاد العراقي من تطورات مستقبلية. الأمر الذي يتطلب من القائمين على السياسة النقدية إصلاح نظام إدارة العملة العراقية من خلال إعادة هيكلتها وحذف الأصفار منها.

ومن هنا فقد ظل الجدل والتعارض مستمر في العراق حول مشروع إعادة هيكلة العملة العراقية من خلال رفع ثلاثة أصفار منها لإعادتها إلى وضعها الطبيعي، والذي كان سعر صرفها تجاه الدولار الأمريكي يساوي 3,2888 دولار أمريكي قبل أكثر من أربعة عقود مضت.

يتمثل الهدف من وراء هذه العملية في الوصول إلى بر الأمان في العملة العراقية (كمتغير اقتصادي) لا يمكن من دونه تحقيق استقرار اقتصادي أو نقدي أو مالي أو اجتماعي أو سياسي.

مشكلة البحث:

تعرض الاقتصاد العراقي إلى ظروف اقتصادية ونقدية ومالية خلال العقود الثلاثة من القرن العشرين، ولدت ضغوط تضخمية حادة، وترتب عليها آثار سلبية على السوق السلعي والنقدي والعمل وكذلك مستوى معيشة المواطنين.

فقد ظهرت تشوهات كبيرة في البنية الاقتصادية، وكان من بينها تواجد كتلة نقدية كبيرة ذات أصفار كثيرة وقوة شرائية منخفضة لا تتواءم مع ما يهدف إليه الاقتصاد العراقي من تطورات مستقبلية.

هدف البحث:

يتطلب مثل هكذا وضع البحث عن معالجات، تتمثل في إصلاح نظام إدارة العملة العراقية من خلال إعادة هيكلتها وحذف الأصفار منها أو إصدار فئات كبيرة جديدة، للوصول بالعملة العراقية إلى بر الأمان وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي.

فرضية البحث:

انطلاقاً من كون النقود سلعة كباقي السلع، فإن زيادة كميتها المعروضة تؤدي إلى انخفاض قيمتها، ولما كان انخفاض قيمة النقود يتناسب عكسياً مع المستوى العام للأسعار، أي يعني أنه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، واستمرار هذا الارتفاع وتواصله يؤدي إلى حدوث التضخم.

التضخم المفرط في العراق أسوأ بلدان العالم المختلفة ترتب عليه زيادة عدد الأصفار في الكتلة النقدية، وبعد سعي السلطة النقدية إلى خفض معدلات التضخم السنوي ورفع قيمة العملة العراقية مقابل الدولار الأمريكي، فإن البحث يفترض " ضرورة تبني السلطة النقدية لمشروع إعادة هيكلة العملة العراقية من خلال حذف ثلاثة أصفار منها أو إصدار فئات نقدية كبيرة جديدة".

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كون إن عملة أي بلد تمثل رمزاً للسيادة الوطنية لذلك البلد، فانهيـار عملته يعني إن البلد تعرض للانـهيار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

هيكلية البحث:

قسم البحث على أربعة محاور، تطرق المحور الأول إلى الإطار المفاهيمي لمشروع إعادة هيكلة العملة العراقية ومبرراته. في حين كُرس الثاني لدراسة معايير إعادة هيكلة العملة لـ (Mosley)، كما خصص المحور الثالث لتوضيح بعض تجارب دول عالمية و الدروس المستفادة منها، أما المحور الرابع فقد عنى بدوافع السلطة النقدية لتبني مشروع حذف الازفار من العملة العراقية. وقد اختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

Abstract:

The study discussed economic and financial policies and monetary irrationality suffered by the Iraqi economy for decades, several negative effects, represented in inflation pressures and an imbalance in the commodity markets and monetary, financial and labor market, as well as the deterioration of the standard of living of citizens. And which in turn led to distortions in the economic structure of the country notably large cash block with many zeros and low purchasing power is not consistent with what aims of the Iraqi economy of future developments. This requires officials at the monetary policy reform system management of the Iraqi currency through restructuring and the deletion of zeros.

Here they remained constant controversy and conflict in Iraq on the project restructuring of the Iraqi currency by raising three zeros to return to normal, and that the exchange rate against the U.S. dollar is equal to 3.2888 U.S. dollars more than four decades ago.

The objective represents behind this process to reach safety in the Iraqi currency as (an economic variable) cannot be without it achieves economic stability, monetary or financial or social.

The Problem of Research:

The Iraqi economy exposures to economic conditions and monetary and financial through three decades of the twentieth century, was born severe inflationary pressures, and the consequent negative impact on the commodity market, monetary and labor as well as the standard of living of citizens.

There have been significant distortions in the economic structure, and including a large cash block with many zeros and low purchasing power does not fit with what aims of the Iraqi economy of future developments.

The Aim of Research:

Requires such a search mode for processors, represent with rehabilitation of Iraqi currency management system through restructuring and the deletion of zeros or the issuance of new large groups, to reach Iraqi currency to safety and achievement of economic and monetary stability and financial.

The Hypothesis of Research:

Proceeding from the fact that money just like any other commodity, increasing the quantity displayed lead to impairment, and what was the devaluation of money is inversely proportional to the general price level, which means that it leads to higher prices, and the continuation of the rise and persistence lead to inflation.

Hyperinflation in Iraq like the countries of the world different consequent increase in the number of zeros in the money supply, and after seeking the monetary authority to reduce annual inflation rates and raise the value of the Iraqi currency against the U.S. dollar, the search is supposed "necessity of adopting the monetary authority to project restructuring Iraqi currency by deleting three zeros or the issuance of new large groups.

The Importance of Research:

The importance of research comes from the fact that the currency of any country is a symbol of national sovereignty to that country, the collapse of its currency means that the country was the collapse of the economic, political and social.

The Structure of Research:

The research has divided into four pivots; the first pivot was dealt with the conceptual framework for the restructuring project and justification for the Iraqi currency. While the second pivot was devoted to the study criteria restructuring currency (Mosley), whereas the third pivot was dedicated to clarify some of the experiences of countries worldwide and lessons learned, the fourth pivot has meant motives of the monetary authority to build the project to delete the zeros of the Iraqi currency. The research ended with some conclusions and recommendations.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمشروع إعادة هيكلة العملة العراقية ومبرراته.**أولاً: مفهوم إعادة هيكلة العملة.**

يتمثل في إحلال عملة نقدية جديدة محل العملة النقدية قديمة بنسبة استبدال محدودة. وتتم أما بحذف أصفار من العملة القديمة أو إضافة أصفار إلى العملة الجديدة، أو تغيير أسم العملة جزئياً أو كلياً، فضلاً عن إصدار فئات أكثر يترتب عليها تقليل كمية النقود المتداولة⁽¹⁾.

وإن عملية استبدال العملة من خلال حذف عدد من الاصفار لا يعني زيادة في قيمتها، كما إن إضافة أصفار جديدة لها لا يعني خفض لقيمتها. فكلتا العمليتان لا يترتب عنهما آثار اقتصادية حقيقية، لأن الاستبدال لا يزيد من الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل المعيار الرئيس المستخدم لقياس إنتاج السلع والخدمات في البلد. كما لا يولد أثراً على الإنتاجية، لأن العوامل الرئيسة التي تحكمها هي الموارد والتكنولوجيا والمؤسسات، فضلاً عن إنها لا يؤثران على القوة الشرائية للنقود لكون القوة الشرائية تتولد للعملة من زيادة الطلب عليها مقابل ما معروض منها، وطالما إن القوة الشرائية لا تتغير فإن الطلب على العملة لا يتغير هو الآخر. وكذلك فإن المعروض النقدي لا يتغير، لأن عملية حذف الاصفار لا تخول السلطة النقدية بصفتها المسؤول الوحيد عن عملية الإصدار النقدي بإصدار المزيد من النقود وضخها في الاقتصاد، بل إنها مقيدة بما متوافر من نقود في عملية الاستبدال⁽²⁾.

ثانياً: مبررات إعادة هيكلة العملة العراقية.

يوجد نوعان من المبررات التي تدعو إلى إعادة هيكلة العملة منها الاقتصادية والأخرى غير الاقتصادية (الفنية)، والتي يمكن توضيحها بالآتي:

أ- المبررات الاقتصادية:

استطاعت السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي العراقي أن تحقق من خلال سياستها النقدية التقيدية الفاعلة خلال الأعوام (2004-2010) جملة من التغييرات الإيجابية في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد، والتي تدعو إلى إنجاز عملية تساعد على إعادة هيكلة العملة العراقية، وتسهم في إنجاحها. والتي تتمثل في الآتي:

1- استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي كعملة عالمية أو ما يسمى (القيمة الخارجية للعملة المحلية)، وذلك بإتباع البنك المركزي العراقي لسياسة مزادات العملة الأجنبية اليومية (بيعاً و شراءً) وتحكمه فيها والسيطرة عليها منذ 2003/10/4.

2- ارتفاع قيمة العملة العراقية، والذي ترتب على أتباع البنك المركزي للسياسة أعلاه، فضلاً عن تفعيله لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة، والتي كانت مجمدة وبالذات سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، فقد ارتفعت قيمة العملة العراقية وبحدود أكثر من 25% خلال المدة (2003-2011)⁽³⁾.

3- السيطرة على خفض معدلات التضخم والمحافظة عليها، والذي بلغ 2,4% في العام 2010 بعد إن كان 53,2% في العام 2006، كما بلغت معدلات التضخم الأساس 2,9% عام 2010 بعد أن كان 31,7% في العام 2006⁽⁴⁾.

- 4- تنامي حجم الاحتياطيات الأجنبية (الأصول الأجنبية) للجهاز المصرفي بشكل عام، والبنك المركزي بشكل خاص، والذي بدوره يساهم إلى جانب السياسة النقدية في تدعيم الاستقرار الاقتصادي، فقد بلغ صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (57208) بليون دينار عراقي عام 2010 بعد إن كان (39) بليون دينار عام 2003. في حين بلغ صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بأكمله في العراق (68139) بليون دينار عراقي عام 2010 بعد إن كان (- 1350) بليون دينار عام 2003⁽⁵⁾.
- يمثل هذا التنامي في صافي الاحتياطيات الأجنبية رافداً أساسياً ومهماً في تقوية وتعزيز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن كونه يساهم في تدعيم وتقوية الثقة في وضع الاقتصاد العراقي من ناحية، و يُعد أداة سائدة لقيمة العملة المحلية وتجنب ميزان المدفوعات من الصدمات الخارجية من ناحية أخرى.
- 5- استقرار السوق الحقيقي (السلعي) ونسبة العرض من خلال مرونة التحويل الخارجي، وتنشيط التبادل التجاري وتخفيف الأعباء عن السياسة المالية والتجارية.

ب- المبررات غير الاقتصادية (الفنية):

- 1- تتمثل أكبر فئة نقدية في (25000) خمسة وعشرون ألف دينار عراقي، والتي تعادل بالعملة العالمية الأجنبية قرابة (21) دولار أمريكي. الأمر الذي يتطلب جهداً كبيراً لتسوية المعاملات اليومية من حيث الوقت للعد والفرز والقبول والأمان. لذلك تتم تسوية أغلب المعاملات اليومية التي تزيد عن الـ (20) مليون دينار بالعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي).
- 2- صعوبة إجراء الحسابات في ظل أرقام تزيد عدد أصفارها عن (14) صفراً أي عدد مراتبها أكثر من (14) مرتبة من الناحية العلمية والتقنية، فضلاً عن وجود احتمال كبير للوقوع في الخطأ، فعلى سبيل المثال لو حدث وكان الخطأ ناتج عن إضافة صفراً أو حذفه، فسيترتب عليه تكلفة مادية ومعنوية كثيرة.
- 3- التزيف المستمر للعملة من قبل عصابات التزيف وضخها في السوق المحلية لتدمير الاقتصاد الوطني، لكون العملة الوطنية تمثل رمزاً للسيادة الوطنية لأي بلد.
- 4- تمثل الفئات الصغيرة القيمة من العملة العراقية ثلث الكتلة النقدية، وبالنظر لكثرة تداولها في المعاملات الصغيرة القيم يؤدي إلى تعرضها للتلف، الأمر الذي يترتب عليه عدم (رفض) قبولها في التداول، فضلاً عن عدم استبدالها التدريجي من قبل البنك المركزي خاصة إذا ما علمنا إن متوسط عمر الورقة النقدية من الفئات الصغيرة سنة تقريباً، لكثرة تداولها (لكون سرعة تداولها عالية) بين الجمهور.

المحور الثاني: أنموذج (Mosley) و إعادة هيكلة العملة العراقية.

شروع أي بلد في عملية إعادة هيكلة عملته يحتاج إلى توافر عدد من المعايير، لكي تتم هذه العملية بشكل إيجابي من دون أن تنعكس بنتائج سلبية على اقتصاده. وذلك اعتماداً على ما توصل إليه (Layna Mosley) في جامعة (North Carolina) في أنموذجه الذي طبقه على (60) بلد جرى فيه تغيير في عملته خلال الفترة (1960-2003) سواء في حذف الأصفار أو تغيير تسميتها، أو إصدار فئات جديدة ذات قيمة عالية.

فالبلدان التي عملت على حذف الأصفار من عملتها، منها حذف صفراً واحداً وكانت 14 بلد، ومنها من حذف ستة أصفار وكانت (9) بلدان. أما البلدان التي استبدلت عملتها، فهناك (19) بلد استبدل عملته لمرة واحدة، و (10) بلدان استبدلت لمرتين، وبعضها (4) مرات مثل الأرجنتين واستبدلت صربيا عملتها (5) مرات، والبرازيل (6) مرات. وسنوضح تلك المعايير كالآتي (6):-

المعيار الأول: نوع الحكومة ديمقراطية أم تسلطية، وما تمتلك من أسباب سياسية لإجراء عملية التغيير.

فالحكومات الديمقراطية يحتمل أن تجري تغيير استجابة للتضخم المفرط، أما الحكومات التسلطية فيمكن أن تجري مثل هكذا تغيير من دون وجود التضخم المفرط، ولاسيما في حالة وجود الصراعات المدنية أو الأهلية.

المعيار الثاني: يحدث تغيير العملة عند تحقق الاستقرار بعد فترة التضخم المفرط في أغلب الأحوال، وبخاصة في البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية باستقلالية سياسية، والمفتوحة للتدفقات الرأسمالية الدولية، والتي تطبق برنامج تكيف تابع لصندوق النقد الدولي.

المعيار الثالث: يحصل تغيير العملة بعد إجراء الانتخابات مباشرة في أغلب الأحوال، أو بقاء سنوات على الانتخابات اللاحقة. ونادراً ما يحدث قبل الانتخابات، ويحتمل حدوثه في الأنظمة السياسية المقسمة في أغلب الأحوال.

المعيار الرابع: نادراً ما يحدث تغيير العملة عندما تكون الأحزاب السياسية التي في السلطة أحزاباً يسارية. وكثيراً ما يحدث عندما تكون الأحزاب اليمينية في السلطة السياسية.

المعيار الخامس: يحدث تغيير العملة في البلدان التي سبق وأن غيرت عملتها، فالتجارب السابقة تزيد من احتمالية التغيير.

المعيار السادس: يحصل تغيير العملة عندما يكون قد أخلت العملة الأجنبية محل العملة المحلية في أغلب التعاملات (مثل الدولار الأمريكي) والذي عادة ما يطلق عليها بالدولة، وهذا يتزامن مع وجود معدلات التضخم المفرطة وارتفاع نسبة العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي.

المعيار السابع: يحدث تغيير العملة في أغلب الأحوال استجابة للمشكلات الاقتصادية في المجتمعات غير المتجانسة في الدول الفتية (الدول الناشئة حديثاً).

ولمعرفة فيما إذا كان تبني السلطة النقدية لعملية إعادة هيكلة العملة العراقية في الوقت الحالي أمراً ضرورياً، فلا بد من تطبيق ما جاء به أنموذج (Mosley) من معايير على الواقع في العراق، وكالآتي:-

المعيار الأول: يوضح هذا المعيار العلاقة بين طبيعة الحكومة وشروط عملية إعادة هيكلة العملة، فعندما تكون الحكومة تسلطية فإن الذي يدفعها نحو هذه العملية وجود الصراعات الداخلية، وفي حالة كون الحكومة ديمقراطية فإن استثناء التضخم المفرط يدفعها نحو إعادة هيكلة عملتها.

ففي العراق تعمل الحكومة على وفق مبادئ الديمقراطية التي أقرها الدستور العراقي الجديد. وإن الاقتصاد العراقي عانى من التضخم المفرط لفترة طويلة بلغت أكثر من عقدين، وقد ترتب على معدلات التضخم المفرط زيادة عدد الاصفار للعملة.

وعليه فإن إزالة آثار التضخم المفرط على العملة العراقية بإعادة هيكلتها يُعد مسألة مقبولة على وفق هذا المعيار.

المعيار الثاني: لو طبقنا الفقرات الأربعة التي اشتمل عليها هذا المعيار على الواقع في الاقتصاد العراقي، لوجدنا أن الاقتصاد العراقي كان يعاني من تضخم مفرط لمدة طويلة، وقد سعت السلطة النقدية بعد حصولها على الاستقلالية التي ورد نصها في الفقرة (2) من المادة (2) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004⁽⁷⁾ إلى خفض معدلات التضخم السنوي والتضخم الأساس (باستثناء فقري الوقود والنقل)، حتى بلغا (2,4% و 2,9%) على التوالي لعام 2010 بعد أن كانا (53,2% و 31,7%) على التوالي لعام 2006، وقد استقر على هذا المعدل. ويُعبر هذا الاستقرار عن حدوث استقرار سعري يصلح أن يكون أساساً للبدء بإعادة هيكلة العملة العراقية، وقبل حدوث هذا الاستقرار لا يمكن للسلطة النقدية أن تقدم على تبني مثل هكذا عملية، لكون الاستقرار السعري لم يكن متحققاً.

وعليه يُعد التضخم عاملاً حاسماً في إعادة الهيكلة للعملة، وإن عودته قد تبذل كل الجهود التي بُذلت وتبذل نحو هذا التوجه.

أما فيما يخص الفقرتين الأخيرتين من المعيار ذاته، فالعراق يعمل مع صندوق النقد الدولي في برنامج تكيف وإصلاح اقتصادي منذ 2003/4/9، وإن التدفقات الرأسمالية مستمرة وقائمة ولاسيما في مجال الاستثمار والتجارة.

المعيار الثالث: جرت عمليات تغيير العملة في معظم الدول التي طبق عليها (Mosley) أنموذجه قبل الانتخابات بمدة لكي تسمح للحكومة في تعظيم الإيجابيات والفوائد التي قد تنتج من عملية التغيير فضلاً عن التخلص من آثارها السلبية لتعزيز رصيدها الانتخابي للدورة اللاحقة. كما يؤكد إن ذلك يحصل في الأنظمة السياسية التي تضم أحزاب سياسية متعددة تتنافس على الحكم (أي أن النظام السياسي فيها مقسم بين تلك الأحزاب والتجمعات السياسية).

وعندما نناقش هذا المعيار من ناحية تطبيقه على الواقع العراقي وعلى وفق ما جاء في إحصاءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، فقد بلغ عدد الكيانات السياسية التي خاضت الانتخابات 297 سواء كان هذا الكيان ليس حزباً أو تجمعاً، ولكن سمحت المفوضية حتى للأشخاص بشكل مفرد أو مجاميع قد لا يصل عددها إلى عشرة أفراد أن يسجلوا في سجلاتها كيان سياسي. لكن الحقيقة السياسية في العراق تُشير إلى إن الأحزاب والتجمعات السياسية التي تتنافس على السلطة لا يزيد عددها على ربع هذا العدد، والذي ينسجم مع هذا المعيار كون النظام السياسي في العراق مقسم بينها هذا من جانب، ومن الجانب الآخر والذي يتعلق بالمدة المتبقية من الانتخابات فإنها ليست بالقليلة، وأن كانت الحكومة الحالية متحفظة أو على الأقل لم تكن متحمسة لعملية إعادة

الهيكل للعملة بعكس الحكومة السابقة التي انتهت ولايتها في العام 2010، التي دعت إلى إجراء هذه العملية⁽⁸⁾. وبشكل عام فإن هذا المعيار يساند عملية إعادة هيكلة العملة.

المعيار الرابع: لو طبقنا هذا المعيار على الواقع في العراق، لوجدنا أنه لا يمكن أن يستحوذ حزب واحد بمفرده على السلطة في العراق، إذ إن الدستور ضَمَن تطبيق الديمقراطية فيه، وطبيعة الوضع في العراق أنتجت نوعاً من الديمقراطية كان مقبولاً من قِبَل الأحزاب والكيانات كافة في العراق ومحط احترامهم، فضلاً عن مجلس النواب في دوراته المختلفة، وهذا النوع من الديمقراطية يدعى بالديمقراطية التوافقية الذي ضمن لكل أطراف الشعب العراقي الاشتراك في العملية السياسية، وهنا لا يمكن لأي حزب سواء كان يسارياً أم يمينياً أن ينفرد بالسلطة، وهذا واضح خلال المدة (2003-2010) إن أغلب الحركات والأحزاب السياسية قد ساهمت في إدارة البلاد سواء كان ذلك على مستوى إقليم كردستان (المحافظات الشمالية) والمحافظات الخمسة عشر، وفي الوقت نفسه لم يتيح هذا الوضع السياسي خلال المدة أنفة الذكر سيطرة قوة سياسية متطرفة يمينية أم يسارية على الحكومة.

وبناءً على ذلك فإن هذا المعيار يدفع السلطة النقدية إلى السعي نحو تبني عملية إعادة هيكلة العملة وحذف الأصفار منها.

المعيار الخامس: إن الدولة التي لديها خبرة سابقة في مجال تغيير عملتها أو حذف الأصفار منها، تسهل من عملية إعادة هيكلة عملتها والسعي إلى تجنب الآثار السلبية والتأكيد على الآثار الإيجابية منها.

وفي العراق، وبعد حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي عليه في عام 1991، خاض الجهاز المصرفي تجربته الأولى في إحلال الطبعة المحلية للعملة العراقية (الدينار العراقي) التي لا تمتلك من الموصفات العالمية شيئاً محل الطبعة الأجنبية منها.

كما وتم استبدال العملة العراقية بعد سقوط النظام السياسي في نهاية عام 2003، وكانت هذه العملية جريئة وشجاعة في ظل ظروف صعبة وقاسية تتمثل في اللا استقرار الأمني والسياسي، وأنجزت بمدة قياسية بلغت ثلاثة أشهر، فضلاً عن إنها لا تخلو من السلبيات والمشكلات.

وعليه فإن هذا الوضع يتفق وما توصل إليه (Mosley) في المعيار الخامس، وإن التجارب التي خاضها الجهاز المصرفي العراقي تُدعم عملية إعادة الهيكلة للعملة وحذف أصفار منها، وتقضي على التردد الذي يلزم هذه العملية أحياناً وخاصة في الدول التي ليس لديها خبرة تراكمية في مثل هكذا عملية.

المعيار السادس: إن انخفاض قيمة العملة المحلية لأي دولة بسبب حدوث التضخم المفرط، وما يترتب عليه من استشراف ظاهرة الدولة في الاقتصاد المحلي، فقد ارتفع سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي، إذ بلغ (3000) دينار عراقي لكل دولار أمريكي في العام 2003، والذي صاحبه ارتفاع معدلات التضخم، ونتيجة لهذا فقد استشرى استخدام الدولار الأمريكي في معظم التبادلات المحلية المتوسطة والعالية القيمة، كما إن أسواق الجملة للسلع الغذائية والمعمرة والعقارات والسيارات كلها كانت تتعامل حصراً بالدولار الأمريكي قبل عام 2003.

وقد كانت جهود السلطة النقدية واضحة للمدة ما بعد عام 2003، والتي تمثلت في تحسين قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار، إذ بلغ سعر صرف الدينار العراقي 1170 لكل دولار أمريكي حتى منتصف عام 2012.

وعليه فإن تبني السلطة النقدية مثل هكذا عملية يُعدّ أمراً ضرورياً لتعزيز الثقة بالعملية الوطنية والعودة إلى استخدامها في التبادلات كافة المحلية والدولية بصفتها رمزاً للسيادة الوطنية، والتخلص من ظاهرة الدولار بشكل تام من الاقتصاد.

المعيار السابع: يرتبط هذا المعيار بالمعيار الذي يسبقه في نقطة مهمة تتمثل في تعزيز الثقة في العملة الوطنية، والتي تحدث من الآتي:

- 1- القوة الاقتصادية التي تسمح لها بإجراء التبادلات كافة المحلية والدولية بدرجة عالية من القبول، وقوتها في أسواق الصرف والأسواق المالية والنقدية.
- 2- نظرة الجمهور للعملة الوطنية على إنها رمزاً للسيادة الوطنية يميزهم عن غيرهم أسوة بالرموز الوطنية الأخرى التي يحملها تراثهم الحضاري وخاصة إذا كان المجتمع متعدد ومتنوع من حيث القومية والديانة والثقافة كما في العراق، ولكي تصبح العملة الوطنية رمزاً للسيادة الوطنية لا بد وأن تحمل شيئاً من المشتركات التي تجمعهم كالتراث والتاريخ

المحور الثالث: بعض تجارب دول عالمية و الدروس المستفادة منها.

أولاً: بعض تجارب دول عالمية.

التجربة التركية: كانت تركيا تعاني من ظاهرة التضخم الجامح لمدة تزيد على عقدين، ومنذ الثمانينيات من القرن العشرين، حيث كانت التعاملات اليومية الصغيرة للأفراد تتم بملايين الوحدات من الليرة التركية، وعلى سبيل المثال إن سعر قنينة ماء الشرب بلغ (300000) ليرة تركية وتأجير السيارة في اسطنبول لمدة (10) دقائق قد يكلف (10) مليون ليرة تركية هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي التركي (273463167795000000) ليرة تركية أي (273) كوادر ليون ليرة تركية، فضلاً عن وجود فئات نقدية متعددة وكبيرة مثل (20000000) ليرة تركية عام 2002⁽⁹⁾.

كل هذا جعل العملة التركية تواجه جملة من المشكلات، كان من أهمها الآتي⁽¹⁰⁾:-

- 1- انخفاض الثقة إن لم نقل انعدامها في الليرة التركية.
- 2- المشكلات في السجلات الإحصائية والمحاسبية، وفي برامج معالجة البيانات، وأنظمة المدفوعات.
- 3- الآثار النفسية والسيكولوجية الناجمة عن (1 و2).

الأمر الذي دفع بالحكومة التركية إلى التفكير بمشروع حذف ستة أصفار من عملتها من دون التأثير في قيمتها الحقيقية. حيث قدم وزير الخزانة التركي (علي بابا جان) مشروع هذا القانون، وشهدت تركيا مناقشات بشأن اتخاذ مثل هكذا مشروع.

وفي نهاية عام 2003 عرض هذا المشروع (إعادة تسمية العملة التركية) على البرلمان التركي، وفي شهر كانون الأول من العام 2004 صدر القانون رقم (5083) الذي يقر إصدار الليرة التركية الجديدة (TRL) والتي تتكون من (100) قرش، وبمعدل تحويل (1000000) ليرة تركية قديمة يساوي واحد ليرة تركية جديدة. وقدم القانون إلى مكتب رئيس الوزراء بهدف التطبيق. وبدأ التطبيق في 1/ك2/2005، حيث بدأت العملتان (الجديدة والقديمة) بالتداول لمدة محددة (عام) لغاية 31/ك1/2005، وبعدها تم سحب العملة القديمة وحلت العملة الجديدة. يتضح من ذلك إن فكرة التسعير المزدوج (Dual Pricing) والتي استمرت لمدة عام سهلت من عملية الاستبدال وجعلت الأسعار أكثر وضوحاً لأفراد المجتمع، واستمرت الليرة الجديدة في التداول حتى نهاية عام 2009، وقد أصدرت تركيا عملة جديدة أقيمت فيها على أسم الليرة (Lira) وحذف كلمة الجديدة منها فقط ، ومن ثم رجعت العملة التركية إلى أسمها المتعارف عليه وهو الليرة⁽¹¹⁾.

وقد انعكست هذه التجربة بنتائج إيجابية على الاقتصاد التركي في معظم قطاعاته وبخاصة القطاع النقدي، الذي شهد استقراراً نسبياً تمثل بالانخفاض في معدلات التضخم، إذ بلغ (6,4%) في عام 2010 كما في الجدول (1) وهو أقل مستوى تصل إليه معدلات التضخم منذ أكثر من أربعة عقود مضت على تركيا⁽¹²⁾. واستعادة العملة التركية ثقة الأفراد بها بعد انخفاض سعر صرفها تجاه الدولار الأمريكي، والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول (1) معدلات التضخم السنوي في تركيا للمدة (2010-2001)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التضخم %	54,2	45,9	25,3	8,6	8,1	9,5	8,7	10,4	6,2	6,4

www.tcmb.gov.tr

المصدر: البنك المركزي التركي على الموقع:

الجدول (2) سعر صرف الليرة التركية للمدة (2010-2001)

السنة	الليرة تركية / دولار أمريكي
2001	1650000
2004	1350000
2005	1,29 ليرة جديدة
2006	1,28 ليرة جديدة
2007	1,26 ليرة جديدة
2008	1,55 ليرة جديدة
2009	1,48 ليرة جديدة
2010	1,42 ليرة جديدة

المصدر: البنك المركزي التركي على الموقع: www.tcmb.gov.tr

التجربة النيجيرية:

عانت نيجيريا من استنزاف ظاهرة التضخم المفرط، والذي أدى بدوره إلى انخفاض في قيمة العملة النيجيرية (النايرو) (NGN), Nair). فقد قامت السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي النيجيري عام 2004 بجملة واسعة من الإصلاحات ضمن برنامج استراتيجي، من بينها الآتي (13) :-

- تعزيز الإطار المؤسسي لإدارة السياسة النقدية.
- إضفاء صفة الشفافية وحوكمة الشركات.
- الالتزام الشديد في لوائح مكافحة غسيل الأموال.
- تنفيذ مبادئ اتفاقية بازل الثانية للرقابة والإشراف المصرفي.
- إصلاح نظام المدفوعات وخاصة الدفع الإلكتروني.
- إصلاح نظام إدارة سعر الصرف.
- إعادة هيكلة مواصفات الأمان لطباعة وسك العملة النيجيرية.

وانطلاقاً من كون عملية إصدار العملة والمحافظة على قيمتها داخلياً وخارجياً، من أهم وظائف البنوك المركزية في جميع بلدان العالم، ولاسيما البنك المركزي النيجيري.

واستناداً لما ذكر آنفاً، فقد قدم محافظ البنك المركزي النيجيري (Ch.C.Soludo) في آب / 2007 خطة إلى الحكومة تتضمن إعادة هيكلة العملة الوطنية (النايرو) من خلال حذف صفرين من العملة القديمة، أي إن (100 نايرا) يصبح 1 نايرا وينقسم إلى 100 كوبو (kobo) أو نقل نقطتين عشرية إلى اليسار من القيمة الاسمية للعملة ، وإصدار فئات أخرى من العملة، وما ترتب على ذلك من صرف العملة واستكمال التخلص من جميع الفئات الموجودة بشكل تدريجي اعتباراً من الأول من آب/ 2008، { إذ توجد خمس فئات من الأوراق النقدية هي (50 كوبو، 10، 5، 1، 2، 5، 10، 20) كوبو، على أساس سعر صرف هو 1,25 نايرا يعادل واحد دولار، ومن ثم يتم إعادة تسمية أقيام جميع الموجودات والأسعار والعقود من خلال حذف صفرين من العملة أو نقل نقطتين عشرية إلى اليسار من القيمة الاسمية للعملة في التاريخ نفسه.

وكان سعي السلطة النقدية النيجيرية لتبني مشروع إعادة تسمية عملتها أهداف أساسية، تتمثل بالآتي:

- استعادة قيمة العملة الوطنية إلى ما كانت عليه قبل البدء بتطبيق برامج التثبيت الهيكلي عام 1986.
- خفض حدة التوقعات التضخمية.
- تعزيز الثقة والمصداقية بالعملة الوطنية النايرا.
- إمكانية تحويل النايرا إلى العملات الأخرى بشكل أكثر سهولة.
- التخلص من الأوراق النقدية ذات الفئات العالية اسماً والمنخفضة القيمة الحقيقية.
- تعزيز استخدام الفئات المعدنية.
- تدعيم هذه العملية بسياسات تكميلية تتمثل في اعتماد إطار معين لاستهداف التضخم وإدارة السياسة النقدية.

ويذكر أن خطة محافظ البنك المركزي النيجيري قبل البدء بتنفيذها، واجهت صعوبة بعد ما أعلنت الحكومة تأجيل تنفيذها لكون الشروط القانونية لها لم تكتمل بعد، والمتمثلة في ضرورة موافقة الحكومة والبرلمان و إجراء المزيد من المناقشات بشأن المشروع بالرغم من اعتراف كل منهما باستقلالية البنك المركزي النيجيري ومهنيته في إدارة السياسة النقدية.

التجربة البرازيلية:

لقد استشرى التضخم الجامح في البرازيل منذ ثلاثة عقود مضت، وقد أجرت البرازيل عدد من التجارب لتغيير عملتها محاولة منها للتخلص من هذه الظاهرة، لكن لم تعزز بالنجاح. فقد قامت البرازيل بوضع خطة واسعة النطاق سعيًا منها للوصول بالاقتصاد البرازيلي إلى الاستقرار، تضمنت جملة من الإصلاحات النقدية للحد من التضخم الذي بلغ معدله 2075,8% في عام 1994، وكانت تركز على الآتي (14):

- تقديم عملة جديدة (Real) في تموز 1994، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بدلاً عن العملة السابقة ريال كروزيرو (Cruzeiro Real).
 - اتخاذ مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية الانكماشية لغرض رفع أسعار الفائدة والحد من الأنفاق للسيطرة على التضخم، فضلاً عن تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل العجز في الحساب الجاري وزيادة الاحتياطيات الأجنبية.
 - التركيز الكبير على ميزان المدفوعات من خلال وضع سعر صرف للعملة مناسب تجاه الدولار الأمريكي.
- وفقد تم إعادة تسمية العملة البرازيلية الرسمية وهي ريال كروزيرو (Cruzeiro Real) التي كانت سائدة في العام 1994 إلى الريال (Real) (BRL) والذي يعادل 100 سنتافو (Centavos)، على أن يكون سعر صرفها مقابل الدولار الأمريكي ثابت، أي أن كل واحد ريال برازيلي يعادل دولار أمريكي واحد. هذا ما شجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البرازيل خلال العامين (1994 و 1995). لكن قيمة الريال البرازيلي تعرضت إلى انخفاض مفاجئ، وأصبحت نسبة التعادل حوالي (كل 2 ريال برازيلي يعادل واحد دولار أمريكي) عام 1999، ثم وصل إلى إن (كل 4 ريال برازيلي يعادل واحد دولار أمريكي) عام 2002، وبخاصة قبل فترة الانتخابات الرئاسية في البرازيل. هذا الأمر ترتب عليه حدوث أزمة أخرى في العملة البرازيلية، وتفاقم الضغط التضخمي، مما دفع الجمهور إلى التوجه نحو الاحتفاظ بالأصول المادية أو العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي) محل الريال البرازيلي.

وقد حدث تحسن نسبي في قيمة الريال البرازيلي منذ عام 2006 حتى العام 2010، إذ أصبح كل واحد دولار أمريكي يعادل 1,71 ريال برازيلي، على أن يصل بداية عام 2011 إلى 1,65 ريال برازيلي لكل واحد دولار أمريكي، و عندئذ تنفذ العملية. وكان ريال كروزيرو (Cruzeiro Real) يستخدم لأغراض محاسبية فقط، وإن مدته تبدأ 1/ أب/ 1993 وتنتهي 30/ حزيران/ 1994. وتم الاستبدال بنسبة تعادل (1000 كروزيرو لكل ريال كروزيرو واحد)، بهدف تمكين الجمهور من حيازة عملة مستقرة بعد سنوات من معدلات تضخم جامحة، والتي تُعد السبب الأساس لتبني البرازيل مشروع إعادة تسمية عملتها للأعوام (1967، 1986، 1989، 1993).

التجربة السودانية:

لا تختلف السودان عن غيرها من الدول التي تبنت مشروع إعادة هيكلة عملاتها من خلال حذف عدد من الأصفار. فقد تعرضت إلى ظروف اقتصادية وسياسية صعبة، وعانى الاقتصاد السوداني من التضخم، فضلاً عن الصراعات الأهلية والانقلابات كانت من بين العوامل التي دعت السودان إلى التوجه نحو تغيير عملتها، وكالاتي (15):

- فقد تم استبدال العملة (الجنيه) التي صدرت لأول مرة عام 1957 وتغيير أسمها في عام 1991 إلى الدينار، بحيث إن كل دينار يعادل عشرة جنيهاً سودانية.
- في عام 2006 وبناءً على الاتفاقات السياسية بين الحركات السياسية السودانية، تبنى البنك المركزي السوداني برنامجاً لإصدار عملة جديدة خلال الفترة الانتقالية تحت أسم الجنيه ليحل محل الدينار ونسبة تعادل واحد جنيه لكل 100 دينار، مع الأخذ بنظر الاعتبار مجموعة الضوابط التي وضعها القانون السوداني التي ينبغي مراعاتها عند حدوث تضخم، ومجموعة المحاذير التي حددها، و يتطلب تجنبها مثل (الوجوه البشرية، الرموز الدينية، حالات الحرب، الصراعات، الرموز العرقية).

ثانياً: الدروس المستفادة من تلك التجارب.

تلجأ السلطات النقدية إلى إعادة هيكلة عملتها من خلال حذف عدد من الأصفار أو إصدار فئات جديدة بعد أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة متقدمة من الاستقرار وعدم ظهور موجات تضخمية جديدة فيه، لكي لا يتم العودة لهذه العملية مرة أخرى. وتعكس عملية إعادة الهيكلة آثارها النفسية الإيجابية التي تولدها سواء بالنسبة للأفراد أو المستثمرين على الاقتصاد الوطني.

ومن خلال البحث في تجارب بعض الدول بهذا الخصوص، فإن الدروس المستفادة منها تتمثل بالاتي:

- تُعد إعادة هيكلة العملة في أي بلد جزء من حزمة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية كما في (أفغانستان، يوغسلافيا).
- تُعد محاولة من قبل السلطات النقدية لتأكيد السيادة النقدية كما في (زيمبابوي، غانا).
- تعزيز للاندماج في منطقة نقدية كما في (الاتحاد النقدي الأوربي). إذ لجأت الدول التي ترغب في الانضمام إليه إلى إعادة تسمية عملتها من أجل تسهيل عملية التكامل النقدي الإقليمي (واستخدام عملة إقليمية واحدة) مثل اليورو.
- يتم اللجوء إليها بسبب الصراعات الداخلية كما في (راو ندا، نيكاراكو، سيراليون، و انغولا).
- تعرض اقتصاديات الدول إلى الضغوط التضخمية المفرطة كما في (الأرجنتين، تركيا، بيرو).
- تلجأ إليه السلطات النقدية محاولة لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وكفاءة نظام المدفوعات (نيجيريا).
- يتضح أن الاتجاهات التضخمية المفرطة كان المتغير أو العامل الأكثر تأثيراً في تبني عملية إصلاح العملة من خلال آلية حذف الأصفار مع العوامل الأخرى المسببة في معظم البلدان التي أتبعته هذه الآلية.
- ومن هنا يُمكن القول إن سعي البنك المركزي العراقي منذ عام 2005 لدراسة مدى الحاجة لمشروع حذف الاصفار من العملة العراقية يؤكد قانونه الأخير رقم (56) للعام 2004 والذي يمنحه صلاحيات إجراء تغييرات على العملة المحلية، كما أنه يتفق مع ما جاء به أنموذج (Mosley) من معايير مهمة والمذكورة آنفاً.

المحور الرابع: الدوافع لمشروع حذف الاصفار من العملة العراقية.

لكل بلدان العالم وحدات نقدية قياسية (قاعدية) يتم التعامل بها من قبل الجمهور، ولا يختلف العراق عن هذه البلدان فالوحدة النقدية القياسية فيه تتمثل في الدينار العراقي والذي يتكون من عدة أجزاء لكن نلاحظ انعدام التعامل بها بل وحتى وجودها مع أجزائها نظراً للظروف التي مرّ بها العراق منذ أكثر من أربعة عقود. ولغرض إثبات وجود هذه الوحدة القياسية وإعادة التعامل بها كما كان في السابق. فلا بد للسلطة النقدية من تبني مشروع حذف الاصفار من العملة العراقية.

كما إن الجهاز المصرفي العراقي وبعد عام 2003، وظهور بوادر التحول نحو آليات السوق الحر، يتطلب من القائمين عليه إعادة هيكلة. فيُعدّ شروع السلطة النقدية بالإعداد والتنفيذ لهذا المشروع جزء من إستراتيجية إصلاح نظام إدارة العملة العراقية ونظام المدفوعات، بحيث يتلاءم مع التوجهات الاقتصادية الحالية. إذ يسعى إلى تغيير القيمة الاسمية للعملة والمحافظة على قيمتها الحقيقية أو الشرائية.

إن المباشرة بتنفيذ هذا المشروع يتم عند تحسن وضع الاقتصاد العراقي، ويعتمد بشكل أساس على تحقق الاستقرار.

إن تقليل حجم الكتلة النقدية، فضلاً عن إصدار فئات نقدية كبيرة، و انطلاقاً من إن النقود سلعة كباقي أنواع السلع، تؤدي الزيادة في عرضها إلى انخفاض قيمتها، في حين تقليل عرضها يترتب عليه ارتفاع قيمتها ومن ثم انخفاض المستوى العام للأسعار، ومن ثم انخفاض التضخم. وهذا يساهم في تقليل التعامل بالدولار الأمريكي أي (الدولر). وإعادة استعمالها كأداة لتسوية المدفوعات المحلية. وبشكل خاص عند استقرار سعر صرف الدينار العراقي. وتقليل التكاليف المادية والوقتية لعمليات العد والفرز سواء بين الأفراد أو في السجلات أو أجهزة الكمبيوتر (الحاسوب). فضلاً عن تقليل عمليات السطو و السرقات التي تطل عمليات نقل الأموال بين وحدات الجهاز المصرفي من خلال تقليل حجم الكتلة النقدية.

الاستنتاجات:

أن معايير أنموذج (Mosley) تنطبق جميعها على ما متوافر في العراق، فلماذا هنالك تردد أو عدم الاتفاق على تنفيذه.

إعادة التعامل بالوحدة النقدية القياسية (القاعدية) والمتمثلة في الدينار العراقي وأجزائه أسوةً بباقي البلدان. إنها جزء من إستراتيجية لإصلاح نظام إدارة العملة العراقية ونظام المدفوعات الذي يتوافق مع الاتجاهات الاقتصادية الراهنة، عن طريق حذف ثلاثة اصفار من العملة من أجل تغيير القيمة الاسمية للعملة والمحافظة على القيمة الحقيقية (الشرائية)

توفر فرص لمعالجة التضخم الاقتصادي، الذي يتوقع أن يزداد بسبب استمرار الاهتمام بالجوانب التشغيلية على حساب الجوانب الاستثمارية من الموازنة.

التوصيات:

- يتطلب إشراك الوزارات والهيئات ذات العلاقة في متطلبات مشروع الحذف لتجنب حدوث أضرار جراء هذه العملية.

- التوعية الوطنية والشعبية منعاً لحدوث النزاعات والمشكلات بين الأفراد.

- وضع اللوائح التي تحد من ظاهرة التلاعب بالعملة أثناء مدة الاستبدال.

الهوامش:

دراسات وآراء في عملية رفع الأصفار عن العملة العراقية، مجموعة من الخبراء والباحثين، تحرير د. فلاح حسن ثويني، مطبعة الرفاه، 2012، ط1، ص (77-70).

(1) د. مظهر محمد صالح، إعادة هيكلة العملة العراقية- مشروع حذف الأصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية، USAID، كانون الثاني/ 2012، ص (5-4).

(2) دراسات وآراء في عملية رفع الأصفار عن العملة العراقية، مصدر سابق، ص (91-89).

(3) البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2010.

(4) د. افتخار محمد مناحي، أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2010)، مجلة الدنانير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد 6، كانون الأول، 2014، ص (25-24).

(6) Layna Mosley, Dropping Zeros, Gaining Creditability? Currency Redenomination In Developing Countries, University Of North Carolina, Annual Meeting Of the American Political Science Association, Washing D.C 2005 P².

WWW.bog.gov.gh

(7) قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004.

(8) المفوضية العليا للانتخابات/ الكيانات المصادق عليها لانتخابات مجلس النواب العراقي، 2010. على الموقع:

WWW.ihc-iq.com

(9) دراسات وآراء في عملية رفع الأصفار عن العملة العراقية، مصدر سابق، ص (67) و (124).

(10) دراسات وآراء في عملية رفع الأصفار عن العملة العراقية، مصدر سابق، ص (125).

(11) دراسات وآراء في عملية رفع الأصفار عن العملة العراقية، مصدر سابق، ص (67).

(12) البنك المركزي التركي على الموقع:

www.tcmb.gov.tr

(13) [www.cenbank.org/ About CBN/mission.asp](http://www.cenbank.org/AboutCBN/mission.asp)

(14) William C. Gruben and John H. Welch, Banking and currency crisis Recovery, Brazils Turnaround of 1999, Economic and Financial Review 4th quo, 2001, Federal Reserve Bank of Dallas, 2001, P¹³.

(15) Chana Joffr, How Fake mone saved Brazil, Planet money, www. Pr.org/ blogs/ money, 2010, p⁴⁻⁷.

المصادر:

- (1) دراسات وآراء في عملية رفع الاصفار عن العملة العراقية، مجموعة من الخبراء والباحثين، تحرير د. فلاح حسن ثويني، مطبعة الرفاه، 2012، ط¹.
- (2) Layna Mosley, Dropping Zeros, Gaining Creditability? Currency redenomination In Developing Countries, University Of North Carolina, Annual Meeting Of the American Political Science Association, Washing D.C 2005, P²
WWW.bog.gov.gh
- (3) البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2010.
- (4) د. افتخار محمد مناحي، أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2010)، مجلة الدنانير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد 6، كانون الأول، 2014.
- (5) د. مظهر محمد صالح، إعادة هيكلة العملة العراقية- مشروع حذف الأصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية، USAID، كانون الثاني/ 2012.
- (6) قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004.
- (7) المصدر: البنك المركزي التركي على الموقع:
- www.tcmb.gov.tr
- (8) المفوضية العليا للانتخابات/ الكيانات المصادق عليها لانتخابات مجلس النواب العراقي، 2010. على الموقع:
WWW.ihc-iq.com
- (9) www.cenbank.org/ About CBN/mission.asp
- (10) William C. Gruben and John H. Welch, Banking and currency crisis Recovery, Brazils Turnaround of 1999, Economic and Financial Review 4th quo, 2001, Federal Reserve Bank of Dallas, 2001.
- (11) Chana Joffr, How Fake mone saved Brazil, Planet money, www. Pr.org/ blogs/ money, 2010.